Wilson Center | Digital Archive
International History Declassified
digitalarchive.wilsoncenter.org

Date unknown
The Problem of Expatriates in Lebanon

Citation:

"The Problem of Expatriates in Lebanon", Date unknown, Wilson Center Digital Archive, Emir Farid Chehab Collection, GB165-0384, Box 13, File 284/13, Middle East Centre Archive, St Antony's College, Oxford.
https://wilson-center-digital-archive.dvincitest.com/document/188063

Summary:

This item is undated and the year stated is a rough estimate.

Credits:

This document was made possible with support from Youmna and Tony Asseily

Original Language:

Arabic

Contents:

Original Scan

Wilson Center Digital Archive
Original Scan
284/13-L

مشكلة جنسية المغتربين
في لبنان
وعلاقتها بالوضع الطائفي

بحث في العنوان =

وضعت لهذا البحث عنوانا سميته " مشكلة جنسية المغتربين في لبنان " واخترت الكلمات لهذا العنوان قيودا احترازية للدلالة على وضعية الاشخاص موضوع البحث تجنبا للخطأ والالتباس في التفسير والى القارئ توضيح ذلك =

١ — مشكلة —

ان وضعية المغتربين في لبنان بالنسبة للبلاد التي اختاروها مقاما دائما او شبه دائم لهم وبالنسبة للبنان النازحين عنه تكون مشكلة يحتاج حلها الى درس دقيق يراعى فيه مفعول القوانين في لبنان وفي ديار الغربة • ومن الخطأ الاعتماد على احداها واهمال الاخرى بالنظر للمحاذير التي تنشأ عند اثارة قضية سياسية او مدنية او احوال شخصية او عسكرية لهؤلاء المغتربين ومعرفة اى قانون يجب تطبيقه لفصل هذه القضية •

ومن هنا نرى ان وضعية المغترب تشكل مشكلة يجب حلها بدرس قانوني مقبول بالنسبة الى لبنان والى الدولة التي يقيم فيها مع مراعاة المصلحة اللبنانية ضمن دائرة القانون والمنطق •

٢ — جنسيـــــة —

ولا بد قبل البدء بمناقشة القضية التي تنشأ عن وضعية المغترب من بحث مسألة الجنسية التي يحولها وفصيل نقطة الجنسية يسهل حل القضية على ضوء حقوق الدول الخاصة الذى هو فرع من الحقوق العامة يبحث عن اثبات جنسية الاشخاص وتعيين الحقوق التي يتمتع بها الوطنيون والاجانب وفصل الاختلافات القانونية المنبثقة عن منشأ الحقوق واحترامها • فجنسية الشخص هي الصلة السياسية والحقوقية التي تربطه بالدولة ولا بد لكل انسان من جنسية يتميز بها عن سواه من ذى شخصية غيرها • والجنسية اهميتها في كيان الدولة فهي الاساس لمعرفة رعيتها وتمييزها عن رعية دولة غيرها ولا يتم تشكيل الدولة بدونها كما ان الاعتراف بالدولة لا يكون تاما الا بالاعتراف بجنسية افرادها فكيف يتمكن لبنان من التمتع باعتراف الدول التي يقيم في ارضها المغترب اذا اعتبرته من رعاياها ولم تعترف بجنسيته اللبنانية التي يسعى البعض بدافع الهوس والطائفية لمنحه اياها •

٣ — المغتربون —

استبدلت في لبنان كلمة المهاجرين بكلمة المغتربين وكان هذا الاستبدال فاتحة للخطأ في حقوق الدول الخاصة والبدعة الغير المستحبة في تعريف النازحين عن ديارهم قبل انفصال لبنان عن الدولـــــة

Wilson Center Digital Archive
Original Scan
284/13-2

العثمانية رغما عن اعتباره من رعايا دولته الاصلية لسبب تشبثه عمدا او اهمالا بجنسيته التركية الاصلية وعدم تقيده بنصوص معاهدة لوزان وغيرها من القوانين الصادرة عن صاحب السلطة التشريعية في لبنان قبل الاستقلال

ولعل الدافع الى هذا الاستبدال كان الغلو في حب استرداد اكبر عدد ممكن من الاشخاص الى الجنسية اللبنانية رغما عن المعروف بما ينشأ من محاذير عن هذا الغلو في الطلب .

وهنا اسأل الغلاة من محبي لبنانية الخارجين المهاجرين المتجنسين كلهم او جلهم بجنسية الدولة الاجنبية التي يقيمون في ارضها ويتمتعون فيها بكامل حقوق المواطنين من اهلها ويتحملون جميع واجباتهم

هل تقر مطالبكم حكومات ديار الهجرة واذا اقرت بعضها لغايات خاصة لها هل تحملهم من الواجبات المفروضة على رعاياها كالخدمة العسكرية وتحرمهم من الحقوق السياسية كحق الانتخاب ومن الامتيازات التي يتمتع بها ابناؤها كممارسة المهن الحرة وتعفيهم من فدية الحماية في ارضها ؟

وجهوا بدوركم مثل هذا السؤال الى ممثلي الدول في لبنان فماذا يكون الجواب ؟ واقول جازما بان اللبنانيين المهاجرين كلهم او جلهم اصبحوا مئة في المئة اجانب عن لبنان ورعايا ديار الهجرة ولا فرق بينهم وبين رعاياها الاصليين . وعلينا اقرار الامر الواقع الراهن وتجنب الخيال والتضليل في هذه القضية المحكمة .

نعم ان من واجب كل لبناني الاعتراف بالجميل لمن عمل ويعمل منهم لخير لبنان وابناء لبنان ومساهم معنا في الشعور المنبثق عن التقدم والنكبات ولكن الواجب امر قائم بذاته واسترداد هم للجنسية امر آخر له اصوله وقوانينه .

فالمهاجر الحامل جنسية دولة اجنبية ليس مغتربا والمغترب المحافظ على جنسيته اللبنانية هو من لبنان والى لبنان اينما حل وحيثما رحل . واذا وجب علينا المحافظة على جنسية المغترب ضمن حدود الحقوق الدولية الخاصة ومراعاة القوانين ديار الغربة فهناك واجب آخر وهو التحقيق الشامل عن جنسية المهاجرين اللبنانيين الذين عادوا من ديار الهجرة وهم يحملون ويتشبثون ويباهون بحمل الجنسية الاجنبية وهم في لبنان وطنهم الاصلي ومسقط الرأس لهم ولابائهم واجدادهم هؤلاء العائدين المقيمون المتأمركون مثلا ماذا يكون نصيبهم في مشكلة المغتربين هل يمنحون الجنسية اللبنانية بالرغم من حملهم جنسية اجنبية وهل يجوز ان يصبح الفرد منهم لبنانيا واجنبيا في نفس وقت واحد وسجلات المحاكم الاجنبية في لبنان مليئة باسمائهم .

٤ — في لبنان —

يقتصر البحث على لبنان لان غيره من البلاد المنسلخة عن الدولة العثمانية لم يتابع ادارة هذه القضية بالحدة والغلو التي يتابعها لبنان . فسوريا مثلا وضعت قانونا واحدا للجنسية بعد معاهدة لوزان وقيدت باحكامه .

واما هنا في لبنان فيريد القوم ان يقلب التشريع المعقول المقبول الى فرض ارادات ارتجالية من شأنها

Wilson Center Digital Archive Original Scan 28413-3

خلق اكثرية واقلية فيه ضاربين عرض الحائط بالقوانين الدولية والحقوق المرعية بين الدول .

واصبح لبنان ارضا تنتج خصبة لتذاكر هوية لبنانية يصدرها الى بلاد الواحد الواحد يعطيها هذا وذاك ويفرضه لبنانيا ولوكان اجنبيا بكل ما في كلمة اجنبي من معنى .

على رسلكم ايها المواطنون ان فيكم من درس وبدرس علم حقوق الدول العامة والخاصة فهل انتم تقتنعون بما تفعلون ام ان خطة مرسومة في الخطر المنتظر تتبعون وفي سبيل تنفيذها كل مخالفة لمبادئ الحقوق الدولية تحللون .

بحث في الجنسية ووحدتهـــا وفقدانهـــا =

لا بد لكل شخص من جنسية واحدة يتصف بها وتعطيه حقوقه وواجبات اهمها الخدمة العسكرية في السلم والحرب تلك التي لا يمكنه التخلص منها اصلا . والبسيطة مقسمة بين الدول المتمدنة وكل دولة تفرض سلطانها وتبسط حمايتها على رعيتها ومن غير الجائز بقاء اشخاص بدون جنسية يتملصون من الواجبات ويحرمون من حق الحماية والواجبات فالى هؤلاء فقط من اللبنانيين المغتربين يجب توجيه الاهتمام بتمكينهم من الاحتفاظ بجنسيتهم اللبنانية ضمن قيود مفروضة في القوانين العامة والخاصة . واما اولئك الذين اختاروا جنسية اجنبيـــة بمحض ارادتهم واختيارهم او تبعا لقانون الدولة القائمين فيها فليس لهم وضع خاص وليس من اصالة الرأي ولا من حسن النية ان نساويهم بمن لم يحملوا الجنسية الاجنبية . ففي المساواة فلوفاضح واباحة لتعدد الجنسيات التي ينشأ عنها محاذير كثيرة مما حدا بالدول المتمدنة الى منع تعدد الجنسيات ومن هذه المحاذير =

١ - الخدمـــة العسكريـــة :-

يفرض على الشخص خدمة العلم بدخول السلك العسكري الالزامي وحمل السلاح ضد المعتدي فلوفرض وكان المغترب او المهاجر يحمل جنسية اجنبية وجنسية لبنانية ووقعت الحرب بين تلك الدولة الاجنبية وبين لبنان فسلاح من يحمل هذا الشخص ذو الجنسيتين وهل بامكانه ان يشطر جسمه شطرين احدهما يحمل الجنسية والسلاح الاجنبي ليحارب به الشطر الآخر الذي يحمل الجنسية اللبنانية والسلاح اللبناني .

ام ان معجزة تظهر بشخصيتين تستقل كل منهما عن الاخرى فترى الشخصية اللاهوتية لبنانية والشخصية الناسوتية اجنبية تتحاربان بشكل عجيبة من عجائب وغرائب التفكير الضال في لبنان .

٢ - حالـــة الزواج -

ومن المعلوم ان الكيان العائلي وحفظ الشرف في الرعية يتوقف على شكلية الزواج الذي تفرضـــه المراسيم الدينية في لبنان بينما نرى دول المهجر تفرض بعضها القانون المدني المختار فاي شريعة يتبع المغترب او المهاجر اللبناني في اثبات شرعية زواجه قانون لبنان باعتباره لبنانيا ام القانون الخاص باعتباره اجنبيا واي مرجع يرجع اليه في الخلافات الزوجية .

Wilson Center Digital Archive
Original Scan
284/13-4

٣ — في توزيع الارث —

وكذلك نرى عند توزيع الارث شريعتين مختلفتين فهو يخضع لهما بآن واحد وماذا يكون موقف الورثة والى اية شريعة يلجأون في حل خلافاتهم وخصوصا في تثبيت ارباب كل من الشريعتين بحلها •

٤ — ممارسة الحقوق السياسية —

من ابرز الحقوق السياسية للانسان حق الانتخاب فهل يمارس المهاجر او المغترب في اميركا حق الانتخاب كاميركي وفي لبنان كلبناني ولو فرض فوزه بالنيابة فهل يكون نائبا اميركيا مثلا ونائبا لبنانيا في آن واحد •

٥ — في تسليم المجرمين وحماية اللاجئين السياسيين —

من المعلوم ان بعض الدول تتعاقد على المعاملة بالمثل في تسليم وعدم تسليم المجرمين ومن الدول من تفرض سلطانها لحماية اللاجئين السياسيين فلو فرض ان شخصا مهاجرا او مغتربا ارتكب جرما على ارض دولة اجنبية يحمل جنسيتها ولجأ الى لبنان وهو يحمل جنسيته وكان لبنان ملزما تسليم المجرمين الى تلك الدولة وطلبت تسليمه فماذا تفعل سلطة لبنان استلمه كاجنبي يحمل جنسية الدولة الطالبة ام تحتفظ به وتحاكمه كلبناني وتحمل نتيجة حكمين وتجاهل جنسيته الاجنبية وتجل بتعهدها تجاه الدولة الطالبة ؟

وكذلك الحال في معاملة لاجئ سياسي فهل تفرض عليه اقامة اللاجئ السياسي الاجنبي ام تعتبره مواطنا له حقوق المواطن ؟

هذه بعض القضايا المحتملة الوقوع تنشأ عنها المحاذير المعقدة بالنسبة لحامل اكثر من جنسية واحدة فهل اعارها الناقضون في بنود لجنة المهاجرين المتجنسين بالجنسية الاجنبية اهتمامهم وحسبوا لنتائجها حسابا وهل هيأوا لحل هذه المحاذير الحلول المقبولة والمعقولة وهذا صعب التحقيق ان لم نقل انه مستحيل •

انشأت الحكومة اللبنانية دائرة خاصة في وزارة الخارجية اطلقت عليها اسم مديرية المغتربين تعنى بشؤون اللبنانيين المغتربين فليس في لبنان من يمانع او يعارض في انشاء هذه الدائرة اللهم الا اذا رأينا نظاما خاصا لا تتعارض احكامه مع مبادئ قوانين الجنسية في ديار المهجر بصورة تجعل تنفيذه ضربا من المكابرة وجلبة للمشاكل الدولية وضررا لمصالح المواطنين وقضاءا على حقوقهم السياسية •

فهل هيئات الحكومة هذا النظام تفيد به مديرية المغتربين ام انها انشأتها ترضية لرغبات ملحة من فئة معلومة في لبنان قبل ان تبت في مشكلة المغتربين بصورة يحترمها اكثرية اللبنانيين وتقرها قواعد حقوق الدول الخاصة وحقوق الافراد العامة والسياسية • ان الشبهات تحيط بالنهج الذي يضغط على الحكومة للسير عليه من جميع اطرافه وهذه الشبهات هي هي ذاتها التي طالما سعى اليها الساعون في عهد التسلط الاجنبي البغيض في لبنان وهي ايجاد وضع طائفي في لبنان يظهره بغير مظهره الديموقراطي الحقيقي ويقربه من اوضاع العنصرية البغيضة التي كانت سببا في اثارة البغضاء بين رعايا الدولة الواحدة •

Wilson Center Digital Archive
Original Scan
284/13-5

بحث في فشل هذه المساعي في عهد الانتداب

فصلت معاهدة لوزان في قضية جنسية رعايا الدول المنسلخة عن الدولة العثمانية بعد الحرب الكونية الاولى وعلى اساسها وضع لبنان قانون جنسية ابنائه ومثله فعلت سوريا ولكن السلطة الاجنبية وسلطة التشريع العجلي التي كان يتمتع بها المفوض السامي الافرنسي قضت احكام معاهدة لوزان مرات عديدة باصدار قرارات تشريعية متوالية من شأنها تمديد المهلة امام المغتربين الذين لم يتبعوا الطرق المنصوص عنها في المعاهدة المذكورة للمحافظة على جنسية بلادهم بعد انفصالها عن الدولة العثمانية ولم تمانع جمهرة اللبنانيين في تمديد المهل حبا بعدم حرمان المغتربين الذين لم يحملوا جنسية البلاد النازلين فيها والذين يأبون اعتبارهم من رعايا الدولة التركية ويرغبون في العودة الى حظيرة جنسية بلادهم الاصلية او الذين يصبحون بنظير قوانين الجنسية الاجنبية عديمي الجنسية (هيتماتلوز)

ولو وقفت المساعي الطائفية والاجنبية في لبنان عند هذا الحد لما رابط احدا يعارض في الامر المعقول ولكن المساعي تجاوزته الى تطبيق خطة مرسومة في لبنان وكان من نتيجتها نشوء ازمتين مشهورتين الاولى — وقد قاومها المغفور له سماحة الشيخ محمد الكستي قاضي القضاة في لبنان —

نشأت هذه الازمة عن مساعي فئة معلومة في لبنان لدى ممثل فرنسا في لبنان لاجل ادخال عدد كبير من المهاجرين في الجنسية اللبنانية دون الالتفات الى حملهم الجنسية الاجنبية ومن غريب الصدف ان يكون هذا العدد مماثلا للعدد الذى سعوا له في عهد نا الاستقلالي الحاضر اى ١٦٠ الف مهاجر تنتمي اكثريتهم الى طائفة دينية معلومة واتفقت في ذلك مصلحة المتسلط الاجنبي ومصلحة الساعين لاظهار لبنان في مظهر طائفي خاص وعندما عزم ممثل فرنسا على اصدار قراره التشريعي الذى يسهل تنفيذ هذه الفكرة هب المسلمون في لبنان لمقاومتها فشعروا فشعروا بعجزهم عن احباطها منفردين فلجأ سماحة قاضي القضاة في لبنان الى الاستنجاد بالحكومة السورية وكان على رأسها المغفور له الشيخ تاج الدين افندى الحسني الذى لبى نداء الاستنجاد فاسرع بنفسه لمقابلة ممثل فرنسا في بيروت وحذره من نتائج العمل الذى اعتزم القيام به ليس في لبنان فحسب بل وفي سوريا ايضا وبقية الدول العربية وكان لمسعاه الوقع الطيب في نفس المتسلط الفرنسي الذى صح له بانه اقتنع بوجهة نظره وانه رجع عن فكرته واصبح معارضا لها لدى دولته وضد الساعين اليها •

هذا في عهد التسلط الاجنبي الذى كانت له مصلحة في اظهار لبنان بمظهر طائفي معلوم فكيف بنا اليوم وقد اصبح لبنان دولة ديموقراطية مستقلة لكافة ابنائه متساوين في الحقوق والواجبات • لقد زالت المصلحة الاجنبية التي كانت تشجع الوضع الطائفي ومن الواجب ان تزول معها المساعي الطائفية المضرة ومنها قضية ادخال جماهير من المهاجرين في الجنسية اللبنانية خلافا لقوانين الجنسيات في الدول وخاصة قانون الجنسية في بلاد المهجرة وفي لبنان •

والثانية — وقد قاومها المؤتمر الاسلامي في بيروت برئاسة سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية

نشأت الازمة الثانية في عهد رئاسة المرحوم الدكتور ايوب ثابت وتسلط ممثل فرنسا الجنرال كاترو عند

Wilson Center Digital Archive
Original Scan
284/ 13-6

اصدار قراره بتوزيع المقاعد النيابية على الطوائف الدينية في لبنان وكان من نتيجته عقد المؤتمر الاسلامي واعلان احتجاجه الصارخ بمقررات حاسمة كانت كافية لتعديل القرار بصورة موقتة والوعد باجراء احصاء اللبنانيين ضمن مهلة معينة .

ولكن المساعي المعلومة حالت دون المباشرة بالاحصاء ودون ايجاد نظام معقول لاجرائه ولا يزال التاجيل حليفه من سنة الى سنة بسبب الغلو في اظهار لبنان بمظهر طائفي معلوم وكسبا للوقت في تنفيذ الارادات الكيفية .

بحث في ذيول هذه المساعـــــي =

وكان لهذه المساعي المشبوهة ذيولا خطيرة منها اصدار قانون عام للاحوال الشخصية في لبنان اصدره ممثل فرنسا المتسلط ومخالفته في كثير من احكامه روح الشرائع الدينية ومنها اباحة تغيير الدين للمسلم التي رفضتها سوريا وسار عليها غيرها ابناء المذاهب الاسلامية في لبنان وكان من نتيجة ذلك ابطال مفعوله بحق ابناء المذاهب الاسلامية وسد الباب في وجه الساعين لتنصير من يستطيعون تنصيره من ابناء تلك المذاهب وايقاف مؤسسات التبشير في لبنان وسوريا عند حدهم .

وكان لموقف سوريا في رفض طلب شخص سعى للخروج من الاسلام واعتبار عمله (ردة) يقضي بالقتل لاجله الاثر البارز في هذا الامر وحشت المراجع الشرعية في لبنان على هذه القاعدة محاربة لفكرة التنصير وردا للخطر الطائفي على لبنان . ومثل هذا العمل لا يهدف الا الى حفظ الكيان الوطني من التفسخ والتناقض والانهيار وقد تكون مصيبين اذا نسينا الضجة التي اثارها الساعون انفسهم في لبنان ضد بروتوكول الاسكندرية ووضعوا ضده كراريس النقد والاحتجاج وسعوا مؤيدين بوفود غريب الى استبداله بميثاق القاهرة الذي اضاع رجال البروتوكول جزاء جوهريا من جهودهم نحو التعاون العربي المطلق الى تعاون ضيق الحدود ولم يكن الدافع الى هذا الاستبدال والتراجع في السير نحو الهدف العام الا مساعي الفئة الخاصة في لبنان لكي لا تحرم من السعي لاظهاره بمظهر الطائفي الخاص الذي يهدفون اليه .

ولم تكن موافقة ممثلي الدولة العربية على هذا التراجع الا تضحية منهم بالقاء التاثيرات الغريبة عن لبنان وجذبه نحو شقيقاته الدول العربية بالرغم من اعتقاد كثير من المفكرين في لبنان بان في هذا العمل والتراجع ضعف وقلة اقدام .

ومن ذيولها ايضا قضية ادماج اللاجئين من العنصر الارمني بالجنسية اللبنانية ورفض منح الجنسية الى غيرهم من لاجئي الاكراد وامثالهم بالرغم من وحدة السبب في الهجرة والالتجاء بين هذه العناصر .

بحث في المشكلة في عهـــــد الاستقلال =

بعد ما اوردنا نتائج الفشل في المساعي المستمرة لاظهار لبنان بمظهر طائفي يتنافى مع وضعه الراهن الحقيقي نستطيع ان ننصح الى الساعين والى المسؤولين في لبنان بوضع حد نهائي لهذه اللعبة الخطرة وازالة اثارها البغيضة من نفوس الاكثرية العاقلة في لبنان المؤلفة من مخلصي كافة الطوائف .

Wilson Center Digital Archive
Original Scan
284/13-7

ولا يصعب على سلطات التشريع اللبنانية وضع قانون الجنسية بفرض تطبيق احكامه وتحريم مخالفته تحت طائلة العقوبة ويكون مستوحيا من الحالة الراهنة لكافة اللبنانيين والمغتربين • وانشاء لجنة قضائية خاصة تتالف من قضاة عرفوا بالتجرد والنزاهة للفصل في كل قضية لمغترب تتعلق بالجنسية ويفتح فيها المجال باعطاء حق الطعن في احكامها ضد كل قرار تصدره سلبيا كان او ايجابيا حفظا لحقوق كل مواطن السياسية من الافتئات عليها بوجه من الوجوه • وان يتجنب المشرّعون متابعة السير في هذه القضية وراء العاطفة الجامحة والمساعي المشبوهة بطرق ادارية لا تمت الى الحقوق الدولية العامة والخاصة والى القوانين المحلية وبنهد قانون الجنسية اللبنانية بصلة •

في كصلحة الاحصاء اللبنانية ضجة اليوم حول ترك الحبل على الغارب في تزويج الجنسية اللبنانية ذات اليمين وذات الشمال دون التقيد بمعاهدات دولية او قوانين محلية او اعتبارات سياسية داخلية ولعمري اذا صحت الشائعات عن ادخال عدد كبير في الجنسية اللبنانية فانما يكون في هذا العمل جرأة خطرة ومغامرة سيئة احجم عن الاقدام عليها المتسلط الاجنبي تهيبا للنتائج وبالرغم من مصلحته في اجرائها لـ

فهل للمسؤولين في لبنان وهم من رافق التطورات هذه المشكلة وحارب دعاة الطائفية فيها ان يخرجوا عن حيادهم وان يغذوا الرفض للعاطفة الطائفية الجامحة ويقدموا على الخطوة الجريئة اللازمة بوضع تشريع راهن للجنسية اللبنانية ويبادروا الى احصاء اللبنانيين بموجب احكام التشريع ويضربوا عرض الحائط بكل ما جرى ويجرى من المساعي والاعمال المخالفة التي تجرى في لبنان في عهده الاستقلالي بعدما فشلت وفشل اربابها الفشل الذريع في عهد الانتداب •

يتقدم شخص بدعوى امام حاكم الطلح يطلب فيها تكبير سنه سعيا وراء غاية خاصة كوظيفة او عمل او غاية عامة كاكتساب حق الانتخاب فياتي مواطن له يعترض على طلبه خصوصا في حق الانتخاب فيؤخذ اعتراضه بعين الاعتبار ويرفض طلب التكبير • ثم ترى المئات بل الالوف وعشرات الالوف بل مئاتها تكسب هذا الحق بصورة كيفية وشبه سرية ولا يعطى الحق لمواطن بالطعن بها • وهكذا تطبقون القانون في لبنان وتحترمون استقلاله وهل بمثل هذه الوسائل توحدون بين ابنائه وتحفظون كيانه ؟ واين هي الديموقراطية في الحكم من تحسبون للوردة في العباد حسابا • ان لنا في الاقطار العربية اخوان وابناء اعمام واخوال ونحن وهم ابناء قومية عربية واحدة تجمعنا صلة الرحم وصلات التاريخ والاقتصاد والتفكير واللغة وليس من مانع يمنع المغبونين من اعمالكم من خطورتهم نحو الوحدة التامة الشاملة باخواننا وجيراننا وابناء قوميتنا الاحسب العيش معا في لبنان في ظل قوانين وشرائع واحدة تفرض المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات • اليس في تلك الاعمال فتح طريق الشغب بين الطوائف الدينية الذي نأباه ولا نسعى اليه والذي نجر اليه مرغمين •

بحث في دور الجامعة العربية في هذه المشكلة

قد وضعنا النقاط على الحروف في مناقشة مشكلة المغتربين في لبنان وكنا صريحين الى اقسى حدود الصراحة ومنصفين ما انهمنا الى الانصاف واجبنا الوطني • وبقينا ننتظر عملا حاسما عادلا من المسؤولين في لبنان واذا استمرت الحال فعلى الجامعة العربية كل الحق بعملها الجدي على ضوء مصلحة الوحدة الوطنية في لبنان احد اعضاء الجامعة

Wilson Center Digital Archive
Original Scan
284/13-8

العربية • ولها وحدها ان تتدخل في حل هذه المشكلة بصورة تزيل فيها محاذير الخلافات القانونية والتباغض المحلي الذى بيناه • وتقف في وجه المساعي المشبوهة التي لا تفيد غير المتربصين بنا شرا من الاغراب •

ولطالما سمعنا بمشاريع عربية من شأنها تنفيذ خطة التعاون والسير نحو وحدة السياسة والعهدف بين الدول العربية ومنها الجنسية • وما نكبة العنصرية الدينية في فلسطين واستثمار الاجانب هذه النكبة وضياع فلسطين ولو موقتا الا نذيرا بعواقب مماثلة قد تحدث ولا سمح الله في لبنان •

واننا نتوجه بانظارنا الى الجامعة العربية تنتظر منها اسداء النصح للبنان وارشاد المسؤولين الى طريق الصواب وتوجيه الحكومة اللبنانية الى العمل لمصلحة اللبنانيين دون تفاضل او تفريق •

خاتمة البحث — اقتراح في التشريع الواجب للاصلاح —

قلنا ان للمغترب في لبنان وضع خاص ولكي يصل الى نتيجة تحدد عدد رعايا اللبنانيين المقيمين والمغتربين لا بد من اتباع الطرق الاتية في الاحصاء •

١ — المقيمون —

وهؤلاء يمكن احصائهم بسهولة كلية بعد تقسيمهم الى اربع فئات • الاولى اللبنانيون الذين لا يحملون غير الجنسية اللبنانية والثانية الذين من اصل لبناني ولكنهم يحملون جنسية اجنبية والثالثة الاجانب اصلا وجنسية والرابعة المقيمون بصورة دائمة في لبنان والذين لا يحملون الجنسية وهنا تنشأ معنا مشكلة الفئة الثانية ويمكن حلها باذار الشخص لاختيار احدى الجنسيتين في مهلة معينة فاذا اختار احداها اعتبر من رعايا الدولة التي يحمل جنسيتها وان ابى الا التمسك بالجنسيتين يفتى عندئذ بتحديد جنسيته على ضوء المصلحة الوطنية • كما جرى بشأن مهاجري الارمن •

٢ — الغائبون موقتا عن لبنان في احدى الدول العربية تبعا لاعمالهم ومصالحهم وهؤلاء يمكن اعتبارهم لبنانيين بموجب اتفاق تضعه الجامعة العربية تسهيلا لتبادل المنافع واحتراما لمبدأ التعاون والقومية • ولا يخرجون من جنسيتهم اللبنانية الا بموجب ترخيص من حكومتهم ولاسباب مبررة •

٣ — المغتربون المقيمون في ديار اجنبية وهؤلاء يمكن تصنيفهم الى ثلاث فئات = الاولى الذين يحملون جنسية اجنبية وقد فقدوا جنسيتهم اللبنانية وهؤلاء يجب اعتبارهم اجانب من رعايا الدول التي يحملون جنسيتها انما يجب ان يوضع لهم تشريع خاص يسهل لهم العودة الى الجنسية اللبنانية بعد عودتهم النهائية الى لبنان واتخاذه المقام الدائم وبعد خروجهم من الجنسية الاجنبية بالطرق المشروعة وهنا نرى وجوب عقد الاتفاقات بين لبنان ودول المهجر تحدد هذه الامور تجنبا لنشوء الخلافات القانونية •

والفئة الثانية — المغتربون المحافظون على جنسيتهم اللبنانية والذين لا يحملون غيرها يجب اعتبارهم لبنانيين ويجب وضع تشريع خاص لهم يحدد حقوقهم وواجباتهم بالنسبة للمقيمين •

والفئة الثالثة — الذين هاجروا ويهاجرون من لبنان وهم يحملون الجنسية اللبنانية وقد الحقوا بالجنسية

Wilson Center Digital Archive
Original Scan
284/13-9

بالجنسية الاجنبية دون ارادتهم وبفعل القوانين الاجنبية وهؤلاء يجب اعتبارهم لبنانيين فور عودتهم للوطن وتصريحهم بالمحافظة على الجنسية اللبنانية دون سواها .

فهل في عرض هذه المقترحات ضرر للمصلحة الوطنية . وهل في تحديد موقف المهاجر والمغترب اثناء هجرته وبعد عودته على هذه الصورة افتئات على حقوقه ؟

نحن نعرض اقتراحاتنا هذه ونقبل بنتائجهـــا دون قيد او شرط للتدليل على اخلاصنـــــا لوطننا وعلى سعينا للوحدة الوطنية بين كافة ابنائه . كما اننا نرفض التجاوز على مبادئ قواعد الجنسية التي تتخذها الدول العريقة بمدنيتها لتحديد رعاياها المخلصين لرعويتهم والراغبين فيها بدون اكراه او بطريقة تعدد الجنسيات التي تنشئ المتاعب والخلافات القانونية وتدل على عدم اخلاص الشخص لجنسيته الاصلية باشتراكها مع جنسية اجنبية .

ومن السهل معرفة وضعية كل شخص بالتحقيق عنها بالطرق السياسية بواسطة ممثلي لبنان السياسيين وممثلي الدول الاجنبية المعنية .

ونرجو ان يفهم الجميع ما نهدف اليه في هذا البحث وهو ان يبقى لبنان بلدا ديموقراطيا لجميع ابنائه على السواء وبذلك ينجو من اخطار الوضع الطائفي ويحفظ كيانه والوقاية قبل العلة خير من علاجها

والسلام على من اتبع الهدى وخشي عواقب الردى .